الأمم المتحدة

A/AC.109/2025/15

الجمعية العامة

Distr.: General
5 March 2025
Arabic
Original: English

اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

جزر تركس وكايكوس

ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة

المحتويات

الفصل		الصفحة
	لمحة عامة عن الإقليم	3
أولا –	المسائل الدستورية والقانونية والسياسية	4
ثانيا –	الميزانية	5
ثالثا –	الظروف الاقتصادية	5
	ألف – لمحة عامة	5
	باء – السياحة والبناء	6
	جيم – الخدمات المالية	7
	دال – الزراعة ومصايد الأسماك	7
	هاء – الاتصالات والمرافق العامة	8

ملاحظة: المعلومات الواردة في ورقة العمل هذه مستقاة من مصادر عامة، منها مصادر حكومة الإقليم، ومن معلومات أحالتها الدولة القائمة بالإدارة إلى الأمين العام بموجب المادة 73 (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة. وقد أحالت الدولة القائمة بالإدارة هذه المعلومات في 22 كانون الثاني/يناير 2025. ويمكن الاطّلاع على مزيد من التفاصيل في ورقات العمل السابقة المتاحة على الموقع الشبكي: www.un.org/dppa/decolonization/en/documents/workingpapers.

270325 140325 25-03734 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

رابعا – الظروف الاجتماعية 9
ألف – لمحة عامة 9
باء – العمل والهجرة 10
جيم – التعليم 11
دال – الصحة العامة 11
هاء – الجريمة والسلامة العامة 12
واو – حقوق الإنسان 15
خامسا – البيئة 15
سادسا – العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين 16
سابعا – مركز الإقليم في المستقبل 16
ألف – موقف حكومة الإقليم 16
باء – موقف الدولة القائمة بالإدارة 16
ثامنا – نظر الأمم المتحدة في المسألة 17
الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة 17

المرفق

خريطة جزر تركس وكايكوس 20

لمحة عامة عن الإقليم

الإقليم: جزر تركس وكايكوس هي، بموجب ميثاق الأمم المتحدة، إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي تديره المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

ممثلة الدولة القائمة بالإدارة: الحاكمة ديليني دانييل – سيلفارانتام (منذ حزيران/يونيه 2023)

الموقع الجغرافي: يقع الإقليم المكون من 40 جزيرة وجزيرة شـــعابية منخفضـــة على بُعد 145 كيلومترا شـــمالي هايتي والجمهورية الدومينيكية، و 925 كيلومترا جنوب شرقي ميامي في الولايات المتحدة الأمريكية. وست من هذه الجزر مأهولة بصـفة دائمة وهي: ترك الكبرى التي تقع فيها العاصـمة؛ وبروفيدنسـياليس، وهي مركز الأعمال والسـياحة وتقطنها الغالبية العظمى من السكان؛ وكايكوس الشمالية؛ وكايكوس الوسطى؛ وكايكوس الجنوبية؛ وسولت كاي.

مساحة اليابسة: 948,2 كيلومترا مربعا

المنطقة الاقتصادية الخالصة: 068 154 كيلومترا مربعا

عدد السكان: 894 50 نسـمة (تقديرات عام 2024): حوالي ربعهم من المواطنين وثلاثة أرباع من المهاجرين الذين قدِموا من جزر البهاما والجمهورية الدومينيكية وكندا والفلبين والمملكة المتحدة وهايتي والولايات المتحدة وبلدان أخرى

العمر المتوقع عند الولادة: 75 سنة (الرجال: 72 سنة؛ والنساء: 78 سنة) (2022)

اللغة: الإنكليزية

العاصمة: كوكبرن تاون، ترك الكبرى

رئيس حكومة الإقليم: تشارلز واشنطن ميسيك (منذ 20 شباط/فبراير 2021)

الأحزاب السياسية الرئيسية: الحركة الديمقراطية الشعبية؛ والحزب الوطني التقدمي

الانتخابات: أُجرِيت أحدث انتخابات في 7 شباط/فبراير 2025

الهيئة التشريعية: مجلس النواب

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: 294 34 دولارا (الاسمي، تقديرات عام 2024)

الاقتصاد: السياحة والخدمات المالية والبناء

معدل البطالة: 5,5 في المائة (تقديرات عام 2024)

الوحدة النقدية: دولار الولايات المتحدة

لمحة تاريخية موجزة: كان أول من سـكن هذه الجزر هم شـعب تاينو الناطق باللغة الأراواكية. وفي عام 1799، ضـمت بريطانيا هذه الجزر بوصـفها جزءا من جزر البهاما ثم جزءا من جامايكا. وقد أصـبحت هذه الجزر مستعمرة منفصـلة تابعة للمملكة المتحدة في عام 1962، عندما استقلت جامايكا، ولكنها حافظت على روابط دستورية وثيقة بجزر البهاما. وبعد أن استقلت جزر البهاما، في عام 1973، حلّ حاكمٌ محلَّ القائم بإدارة جزر تركس وكايكوس في السابق.

أولا - المسائل الدستورية والقانونية والسياسية

1 - إن مرسوم دستور جزر تركس وكايكوس لعام 2011، الذي دخل حيز النفاذ في 15 تشرين الأول/أكتوبر 2012، هو خامس دستور للإقليم منذ عام 1962. وينص على أن يكون هناك حاكم بصفته رئيس الحكومة، ومجلس نواب يتألف من أعضاء منتخبين وآخرين معيَّنين ومن النائب العام، ومجلس وزراء، ووزراء يُعيَّنون من بين أعضاء مجلس النواب المنتخبين أو المعيَّنين.

2 - وينص دستور عام 2011 أيضا على إنشاء الجهاز القضائي والخدمة العامة وعدد من المؤسسات التي تصون الحوكمة الرشيدة، ومنها، على وجه الخصوص، لجنة معنية بالنزاهة ولجنة معنية بحقوق الإنسان ومكتب لمراجع عام للحسابات ومدير لشؤون الادعاء العام. ويتضمن الدستور أيضا أحكاما تنظم أراضي التاج البريطاني والإدارة المالية العامة. وبموجب المرسوم، يحتفظ التاج البريطاني، بناء على مشورة وموافقة المجلس الملكي الخاص للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، بسلطة سنّ القوانين المتعلقة بحفظ السلام والنظام وإعمال الحوكمة الرشيدة في الإقليم.

3 - ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، يتولى الحاكم، الذي يعيّنه التاج البريطاني، المسؤولية عن الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الداخلي، بما في ذلك قوات الشرطة، وتنظيم الخدمات المالية الدولية وبعض المسائل المتعلقة بالخدمة العامة.

4 - وتضم الهيئةُ التشريعية، أي مجلس النواب، رئيسَ المجلس و 15 عضوا منتخبا وأربعة أعضاء معيَّنين والنائب العام. ويُنتخَب عشرة أعضاء ليمثل كل واحد منهم دائرة انتخابية، بينما يُنتخَب الأعضاء الخمسة الباقون بتصويت يجري على نطاق الإقليم بأكمله.

5 - وتتألف قوانين الإقليم أساسا من أوامر تشريعية تُسَنّ محليا، إلى جانب بعض القوانين التي يسنها برلمان المملكة المتحدة، والمراسيم الملكية، والأنظمة التي وسع نطاقها ليشمل الإقليم، والقانون العام الإنكليزي. ويتألف نظام المحاكم من محاكم الصلح والمحكمة العليا ومحكمة الاستئناف، مع حق اللجوء في نهاية المطاف إلى اللجنة القضائية للمجلس الملكي الخاص. ويعيّن الحاكمُ قضاةَ الصلح وقضاة المحكمة العليا ومحكمة الاستئناف بناء على مشورة لجنة الخدمات القضائية.

6 - ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، كان الإقليم يدار على أساس نظام حكومي وزاري في إطار دستور عام 2006 الذي جرى التفاوض عليه بين حكومة جزر تركس وكايكوس وحكومة المملكة المتحدة، وذلك حتى 14 آب/أغسطس 2009، عندما أدخلت حكومة المملكة المتحدة حيز النفاذ تشريعا ينص على جملة أمور منها تعليق العمل مؤقتا بأجزاء من الدستور، مما أدى إلى عزل حكومة جزر تركس وكايكوس وحلّ مجلس النواب. وكان الدافع لذلك الإجراء هو تزايد الأدلة، التي كشفت عنها لجنة تحقيق أُنشِئت في تموز/يوليه 2008، على وجود فساد منظم في حكومة جزر تركس وكايكوس وسلطتها التشريعية وفي صفوف بعض الموظفين العموميين فيه (انظر A/AC.109/2024/15 للاطلاع على مزيد من التفاصيل).

7 - وفي أوائل عام 2023، قدمت حكومة جزر تركس وكايكوس مقترحات للإصلاح الدستوري، تم الاتفاق عليها مع حكومة المملكة المتحدة في أيلول/سبتمبر 2024. ويرد ملخص للتعديلات التي عُرضت على برلمان المملكة المتحدة في المذكرة التفسيرية لمرسوم (تعديل) دستور جزر تركس وكايكوس لعام 2024.

8 - ويُدخل مرسوم (تعديل) دستور جزر تركس وكايكوس لعام 2024 عدة تعديلات على دستور جزر تركس وكايكوس، منها ما يلي:

(أ) يُغير اسم مجلس النواب إلى "برلمان"؛

(ب) اعتبارا من الحل المقبل للبرلمان، يُغير الحد الأقصى للفترة البرلمانية من أربع سنوات إلى خمس سنوات ويلغي الأعضاء المعينين في البرلمان؛

(ج) يُوضح أن مجلس الوزراء في جزر تركس وكايكوس يتمتع بصلاحيات مستقلة فيما يتعلق بالشؤون الداخلية ويحدد المسائل المتعلقة بالشؤون الخارجية التي يجب على الحاكم تفويضها؛

(د) ينص على أنه يجوز للحاكم تعيين عدد من الوزراء أكبر من العدد المسموح به عادةً وهو ستة وزراء بالإضافة إلى رئيس الوزراء، مع زيادة الحد الأقصى الإجمالي عن ذلك الذي نص عليه مرسوم (تعديل) دستور جزر تركس وكايكوس لعام 2021؛

(هـ) يُلغي شرط موافقة الحاكم على الأوامر الدائمة للبرلمان؛

(و) ينشئ عدة هيئات جديدة، هي مكتب لمجلس الوزراء مع أمين لمجلس الوزراء، ومفوضية للشرطة وخدمة الدفاع، ومركز دولي للآليات البديلة لتسوية المنازعات، وينص على إمكانية إنشاء لجنة دستورية؛

(ز) يزيل تنظيم الخدمات المالية الدولية من المسؤوليات الخاصة بالحاكم وينشئ هيئة مستقلة لتنظيم الخدمات المالية؛

(ح) ينص على سلطة إجراء استفتاء على المسائل ذات الأهمية الوطنية؛

(ط) يُدخل تعديلات على تشكيل لجنة حدود الدوائر الانتخابية ووظائفها.

ثانيا - الميزانية

9 - وفقا لما ذكرته حكومة جزر تركس وكايكوس، تشير تقديرات الميزانية للسنة المالية من نيسان/أبريل 2024 إلى آذار/مارس 2025 إلى إيرادات قدرها 476,2 مليون دولار، ونفقات تشغيل قدرها 435,3 مليون دولار ومساهمات في صندوق للتنمية قدرها 63,7 مليون دولار، وعجز في موارد التشغيل قدره 22,5 مليون دولار.

10 - ولا تفرض حكومة جزر تركس وكايكوس أي ضرائب على إيرادات الشركات أو على دخل الأفراد، أو ضرائب على الأرباح الرأسمالية أو ضرائب على التركات. وتدفع الشركات الأجنبية رسوما للترخيص لها بالعمل في الإقليم.

ثالثا - الظروف الاقتصادية

ألف - لمحة عامة

11 - الركيزتان الأساسيتان اللتان تدعمان الاقتصاد هما السياحة والخدمات المالية. ووفقا لهيئة الإحصاء في جزر تركس وكايكوس، بلغ الناتج المحلي الإجمالي للإقليم في عام 2024، مقاسا بالأسعار الجارية، ما يقدر بنحو 1,74 بليون دولار، أي بزيادة قدرها 5,6 في المائة مقارنة بمبلغ 1,6 بليون دولار المسجل

في عام 2023. وشهد الإقليم نموا اقتصاديا مطردا على مر السنين. ورغم التحديات التي فرضتها جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، انتعش قطاع السياحة حيث شهد نموا تجاوز 9 في المائة المسجلة في عام 2021. واستمر التوسع الكبير في النشاط في عامي 2022 و 2023، ومن المتوقع حدوث مزيد من النمو في عام 2024.

12 - ووفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، يجب الاعتراف بتعرض جزر تركس وكايكوس للأعاصير، ولا سيما خلال الفترة من حزيران/يونيه إلى تشرين الثاني/نوفمبر، لأن الأنشطة الاقتصادية يمكن أن تعاق من جراء الأضرار المرتبطة بالبنى التحتية، وإغلاق الفنادق، وإلغاء الرحلات الجوية، وغير ذلك من حالات التعطيل. وإدراكا من جزر تركس وكايكوس لهذا الضعف، فإنها تولي أهمية عالية للحصافة المالية باعتبارها عنصرا حيويا للنمو والتنمية في المستقبل. ولذلك، تهدف حكومة جزر تركس وكايكوس إلى كفالة أن تتواءم إدارتها القصيرة الأجل للاقتصاد الكلي (المجسدة في الخطط الثلاثية السنوات) واستراتيجيتها الإنمائية المتوسطة الأجل عن قصد مع مبادراتها في مجال السياسات الإنمائية الطويلة الأجل، على النحو المبين في استراتيجيتها المعنونة "رؤية عام 2040".

13 - ووفقا لوثيقة التشاور العام في سياق الاستراتيجية المعنونة "رؤية عام 2040"، فإن الهدف من الاستراتيجية هو تحقيق "نوعية حياة عالية يتمتع بها المواطنون والمقيمون والأجيال القادمة"، تقاس من خلال خمسة أبعاد للتنمية المستدامة، وهي: الدخل القومي والثروة المرتفعان؛ والمجتمع المتماسك اجتماعيا؛ والبيئة الطبيعية والأصول التراثية والثقافية الصحية؛ وأمن المواطن؛ والحوكمة الرشيدة. وتمهّد رؤية عام 2040 واستراتيجية التنمية المتوسطة الأجل معا الطريق لاستراتيجيات وإجراءات محددة تعتبر ضرورية لتحقيق التطلعات المحددة في وثيقة رؤية عام 2040 وتتمشى مع أهداف التنمية المستدامة.

باء - السياحة والبناء

14 - وفقا لحكومة جزر تركس وكايكوس، تساهم السياحة بشكل كبير في اقتصاد الجزر. وتساهم السياحة والخدمات المرتبطة بها بحوالي 65 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للإقليم. ومن الناحية التاريخية، اجتذبت السياحة الحصة الغالبة من الاستثمار الأجنبي المباشر، وتشجع الحكومة بنشاط الاستثمار في هذا القطاع. وقد أثرت الزيادة المستمرة في أعداد الزائرين الوافدين، لا سيما في إطار سياحة المكوث بالإقليم، تأثيرا إيجابيا على معدلات العمالة والإيرادات الحكومية، مما ساهم في تحسين مستوى إشغال الفنادق. ومن المتوقع أن يستمر زخم النمو الاقتصادي في عامي 2025 و 2026، مدفوعا بالاستثمار والسياحة، بما يتماشى مع التوسع المطرد الذي لوحظ في الربع الأول من عام 2024. وقد فاقت الزيارات إلى جزر تركس وكايكوس في عام 2023 الأرقام المسجلة قبل الجائحة. ففي الربع الأول من عام 2024، زاد عدد الزوار الوافدين جوا الذي مكثوا بالإقليم، متجاوزا العدد المسجل في الربع الأول من عام 2019. وزادت الزيارات بالرحلات السياحية البحرية بنسبة 21,6 في المائة في الربع الأول من عام 2024 قياسا إلى الفترة نفسها من عام 2023.

15 - ووفقا لحكومة جزر تركس وكايكوس، تشير التوقعات إلى مسار إيجابي مستدام لقطاع البناء في عامي 2024 و 2025. وأظهر قطاع البناء أداء قويا في عام 2023؛ ومن المتوقع أن يحافظ على هذا الأداء في الأعوام 2024 و 2025 و 2026. ويواصل قطاع البناء الاستفادة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الجديدة في المشاريع الضخمة المتعلقة بالسياحة، وإحياء المبادرات التي كانت متوقفة سابقاً،

ومشاريع القطاع الخاص الجديدة. ومن المتوقع أن يؤدي إنفاق القطاع العام على مشاريع التشييد، بما في ذلك أعمال الطرق الواسعة في جميع أنحاء الإقليم، إلى زيادة دعم هذا النمو. وبالإضافة إلى ذلك، يتوقع أن يرتفع نشاط البناء الخاص المحلي مدفوعاً بزيادة فرص العمل للأفراد في هذا القطاع.

جيم - الخدمات المالية

16 - تمثل الخدمات المالية الدولية، بما فيها تسجيل الشركات، والأعمال المصرفية وأنشطة التأمين، مصادر للإيرادات الخارجية لجزر تركس وكايكوس. ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، يُجنى قسط كبير من عائدات قطاع الخدمات المالية في الإقليم من مَنح تراخيص لشركات إعادة التأمين الفرعية الصغيرة التي تعمل أساسا في الولايات المتحدة الأمريكية. ويُعهَد بمنح التراخيص لقطاع الخدمات المالية الدولية والإشراف عليه وتطويره إلى لجنة الخدمات المالية في جزر تركس وكايكوس، التي تقدم أيضا خدمة مركزية لتسجيل الشركات والشراكات والعلامات التجارية وبراءات الاختراع في الإقليم.

17 - ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، واصلت حكومة جزر تركس وكايكوس البحث عن شركاء لتبرم معهم اتفاقات تتعلق بتبادل المعلومات الضريبية. فقد وقَّع الإقليم الاتفاق المتعدد الأطراف للسلطات المختصة بشأن التبادل التلقائي للمعلومات المتعلقة بالحسابات المالية، وذلك بناء على المادة 6 من اتفاقية المساعدة الإدارية المتبادلة في المسائل الضريبية في برلين في 29 تشرين الأول/أكتوبر 2014. ووقَّع الإقليم أيضا ترتيبات في إطار قانون الامتثال الضريبي للحسابات المالية الأجنبية مع المملكة المتحدة والولايات المتحدة.

18 - وفي نيسان/أبريل 2016، أبرمت جزر تركس وكايكوس ترتيبا ثنائيا مع المملكة المتحدة بشأن مبادلات المعلومات المتعلقة بالملكية النفعية. ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، ستُتاح لسلطات إنفاذ القانون بموجب هذا الترتيب، الذي دخل حيز النفاذ في 1 شباط/فبراير 2018، إمكانية الاطلاع بصورة آنية على المعلومات ذات الصلة بالملكية النفعية المتعلقة بالشركات والكيانات القانونية المسجلة في الإقليم.

19 - وفي أيار/مايو 2018، أقرّ برلمان المملكة المتحدة قانون الجزاءات ومكافحة غسل الأموال الذي يُلزِم وزير الخارجية بأن يوفر كل أشكال المساعدة المعقولة لحكومات أقاليم ما وراء البحار لتمكين كل واحدة منها من إنشاء سجل للملكية النفعية للشركات المسجلة في ولايتها القضائية وإتاحته لعامة الناس، وبأن يُعِدّ، في موعد أقصاه 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، مشروع مرسوم ملكي يُلزِم جميع أقاليم ما وراء البحار بأن تنشئ هذا السجل إن لم تكن فعلت ذلك من قبل. وفي 14 كانون الأول/ديسمبر 2020، نشرت حكومة المملكة المتحدة مشروع مرسوم ملكي يضع إطارا لهذه السجلات. والتزمت حكومة جزر تركس وكايكوس بإنشاء هذا السجل، الذي سيقتصر الوصول إليه على أصحاب المصلحة المشروعة، بحلول حزيران/يونيه 2025 أو قبل ذلك. وألزمت حكومة جزر تركس وكايكوس نفسها بتطبيق أقصى درجات الوصول والشفافية الممكنة مع إدراج الضمانات اللازمة لحماية الحق في الخصوصية بما يتماشى مع دستورها. وتقدم حكومة المملكة المتحدة الدعم عند الاقتضاء وهي لا تزال تتوقع أن تفعّل أقاليم ما وراء البحار إتاحة السجلات للجمهور بشكل كامل.

دال - الزراعة ومصايد الأسماك

20 - لا تزال الزراعة ومصايد الأسماك تسهم بأقل من 1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للإقليم. والإنتاج الزراعي محدود بسبب نقص التربة الخصبة والمياه العذبة والأراضي الصالحة للزراعة والمعرفة

التقنية. ويتمثل الإنتاج الغذائي في نشاط مزارعي كفاف يعملون على نطاق صغير وينتجون البامية والذرة والبطاطا الحلوة والخضروات الورقية والفواكه. وتم اعتماد أساليب وممارسات جديدة، مثل الزراعة الذكية مناخياً والزراعة المائية وزراعة الفطر. ولا يزال القطاع الفرعي للثروة الحيوانية في مراحله الأولى، ويتميز بوجود عدد قليل من المزارع المتوسطة الحجم، لا سيما مزرعتي دواجن لإنتاج البيض، وهناك مزرعة دواجن ومفرخة تجارية كبيرة، لا تزالان في مرحلة الاختبار. وأصدرت حكومة جزر تركس وكايكوس تكليفا بإجراء دراسة لتقييم مصايد الأسماك ووضع خطة استراتيجية متعلقة بها، بهدف تنمية القطاع وتلبية الاحتياجات الطويلة الأجل لمجتمعات صيد الأسماك. ومن المتوقع أن تركز الدراسة والخطة على وضع وتنفيذ استراتيجية لسبل المعيشة المستدامة لمجتمعات صيد الأسماك داخل جزر تركس وكايكوس. وفي هذه المبادرة، تتسم سبل المعيشة والحد من الفقر بأهمية بالغة، كما يجري الترويج للصلة بين النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية وسبل العيش الصحية والمدارة جيدا والمنتجة.

21 - ولا يزال الإقليم يشارك بصورة منتظمة في اجتماعات إقليمية ترعاها الآلية الإقليمية الكاريبية لمصايد الأسماك، حيث يُناقَش التخطيط لمصايد الأسماك المستدامة. وإدارة مصايد الأسماك والموارد البحرية مسؤولة عن سلامة الأرواح في البحر وتنفيذ الاتفاقيات الدولية ذات الصلة.

22 - ووفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، زادت حكومة جزر تركس وكايكوس من جهودها في مجال الإنفاذ في السنوات الأخيرة وما فتئت أيضا تتواصل بفعالية مع مجتمع صيادي السمك وتقوم بتثقيفه بشأن المخاطر المرتبطة بابيضاض الشعاب المرجانية. وأدت هذه الإجراءات إلى تقليل صيد جراد البحر الذي لم يكن بالحجم المناسب وحدت من الصيد غير المشروع. وبالإضافة إلى قطاع صيد الأسماك، وضعت حكومة الإقليم برامج مثل "كل ما تزرعه وازرع ما تأكله"، وهي تهدف إلى تشجيع وتوسيع القطاع الزراعي وزيادة مساهمة المجال الزراعي ككل.

هاء - الاتصالات والمرافق العامة

23 - إن مرافق الاتصالات والنقل في الإقليم جيدة نسبيا. فشبكة الطرق تغطي نحو 370 كيلومترا، منها 170 كيلومترا من الطرق المعبَّدة في جزيرتي ترك الكبرى وبروفيدنسياليس وفي جزر كايكوس. وأضر إعصارا إيرما وماريا في عام 2017 ومؤخرا إعصار فيونا في عام 2022، بالاتصالات وشبكة الطاقة في جميع أنحاء الإقليم. وفي الجزر الواقعة خارج بروفيدنسياليس، الاتصالات سيئة الجودة بسبب عدم كفاية قدرة النطاق العريض في غياب الربط بالألياف البصرية.

24 - ويوجد في الإقليم مطاران دوليان: يقع المطار الرئيسي في جزيرة بروفيدنسياليس، في حين يقع مطار آخر أصغر حجما في جزيرة ترك الكبرى؛ لكن المطار الأخير لا يخدم حاليا إلا الرحلات الداخلية. وابتداء من شباط/فبراير 2025، يتوقع أن توفر كايكوس الجنوبية رحلات إلى ميامي ومنها. وتُنظَّم رحلات إلى معظم البلدان في منطقة البحر الكاريبي، بما فيها أنتيغوا وبربودا، وجامايكا، وجزر البهاما، والجمهورية الدومينيكية، وكوبا، وهايتي، وكذلك كندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة (بما في ذلك بورتوريكو)، وإن لم تكن جميعها رحلات مباشرة. والميناء التجاري الرئيسي هو ساوث دوك، الذي يقع في جزيرة بروفيدنسياليس. ويوجد في جزيرة ترك الكبرى ميناء تجاري ومرفأ للسفن السياحية. ويوجد في جزيرة كايكوس الشمالية ميناء عميق المياه. وتوفر شركتان للاتصالات خدمات الاتصالات الهاتفية الوطنية والدولية

وخدمات الإنترنت في الإقليم. وهناك محطة إذاعية وطنية (إذاعة جزر تركس وكايكوس)، كما تتعهد الصحيفتان الأسبوعيتان الرئيسيتان في الإقليم موقعين شبكيين.

25 - ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، تقدِّم خدمات توليد ونقل وتوزيع الكهرباء في الإقليم (باستثناء جزيرتين شعابيتين منخفضتين وجزيرة واحدة) جهة تقديم خدمات محتكرة متكاملة رأسيا. وتُنتِج الطاقةَ الكهربائية كلها باستثناء 1,0 في المائة مولدات كهربائية تعمل بالديزل. وأشارت دراسات عديدة إلى أنه نظراً للتكلفة المفرطة لتوليد الكهرباء، فإن الموارد المتجددة - بما في ذلك المصادر الخالية من الكربون مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح - ليست مجدية اقتصادياً ومراعيةً للبيئة فحسب، بل ستكون أيضاً بديلاً أقل تكلفة للأفراد.

26 - ويجري العمل بنشاط لإجراء إصلاح تنظيمي يتيح الاستفادة من الطاقة المستدامة، على النحو الذي أُوصي به في مشروع السياسة المتعلقة بالطاقة لجزر تركس وكايكوس. ودعما لذلك، قُدم مشروع قانون الطاقة المتجددة وتخطيط الموارد لعام 2023 لتشجيع حلول الطاقة المستدامة والنظيفة، والحد من الاعتماد على الوقود الأحفوري، وزيادة تنويع مصادر الطاقة، وتعزيز الأمن الطاقي. وبالإضافة إلى ذلك، يجري العمل على إنشاء وكالة تنظيمية متعددة القطاعات لتوفير إطار مستقل لإدارة المرافق العامة، بما في ذلك الطاقة، بغية ضمان الشفافية والمساءلة والالتزام بأفضل الممارسات الدولية. وتم الانتهاء من المشاورات بشأن الإطار التنظيمي، ومن المتوقع أن يتم الانتهاء من مسودة السياسة والتشريع في أوائل عام 2025.

27 - ولجعل الطاقة المتجددة أكثر تيسرا وتشجيع الممارسات الموفرة للطاقة، وافقت حكومة الإقليم على تخفيضات في رسوم الاستيراد على مكونات الطاقة المتجددة والأجهزة الموفرة للطاقة. وتشمل التدابير الرئيسية ما يلي:

(أ) الإعفاء من الرسوم الجمركية على الواردات من أصناف مثل البطاريات الشمسية والأسلاك الكهروضوئية وأنظمة الأرفف الشمسية لتشجيع اعتماد أنظمة الطاقة المتجددة؛

(ب) تخفيض رسوم الاستيراد على الأجهزة التي عليها علامة نجمة الطاقة (مثل الثلاجات والغسالات والمواقد) من 15 إلى 10 في المائة، مع وجود خطط لتخفيضها أكثر لتصل إلى 7,5 في المائة.

28 - ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، تهدف هذه الجهود مجتمعةً إلى تحويل مشهد الطاقة في جزر تركس وكايكوس، وتحقيق مستقبل طاقة أكثر استدامة ومرونة وفعالية من حيث التكلفة لجميع المواطنين.

رابعا - الظروف الاجتماعية

ألف - لمحة عامة

29 - وفقا لتقرير أصدرته اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بالتعاون مع إدارة الإحصاءات، فإن جزر تركس وكايكوس لديها واحد من أسرع التجمعات السكانية نموا في منطقة البحر الكاريبي، ويمكن أن يصل تعداده إلى أكثر من 000 55 شخص بحلول عام 2027. ووفقا لهذا التقرير، يشكل أهل جزر تركس وكايكوس، الذين كان يُطلَق عليهم سابقا اسم "المنتمين"، نسبة متناقصة من السكان. فبعد أن كانوا يمثلون نسبة 69 في المائة من مجموع السكان في عام 1990، انخفضت أعدادهم إلى 37 في المائة في عام 2012، وإذا ما استمرت الاتجاهات الحالية، فقد يمثلون أقل من ربع السكان بحلول عام 2027.

30 - ويشكل مجلسُ التأمين الوطني لجزر تركس وكايكوس، وهو هيئة نظامية تابعة لحكومة الإقليم، الجهةَ الوحيدة التي تقدم استحقاقات التأمين الاجتماعي للأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و 65 سنة والذين يعملون بأجر داخل الإقليم.

باء - العمل والهجرة

31 - وفقا للدولة القائمة بالإدارة، وضع الإقليم، منذ عام 2012، نظاما شفافا ومبسطا للحصول على جنسية إقليم بريطاني من أقاليم ما وراء البحار. وفي عام 2015، سُنّ الأمر التشريعي الجديد المتعلق بصفة أهل جزر تركس وكايكوس الذي يحدد شروط الحصول على صفة أهل الجزر باعتبارها حقا أو صفة يمكن منحها، تمشيا مع مرسوم دستور جزر تركس وكايكوس الصادر في عام 2011. وفي عام 2023، أدخلت تعديلات أخرى على الأمر التشريعي المتعلق بصفة أهل جزر تركس وكايكوس لسد ما حُدد فيه من ثغرات. ووفقا لوزارة الداخلية والسلامة العامة والمرافق العامة التابعة لحكومة جزر تركس وكايكوس، تمثل صفة أهل جزر تركس وكايكوس أعلى صفة هجرة تُعطى للأشخاص الذين اكتسبوها أو مُنِحت لهم بناءً على طلب للحصول عليها بموجب قوانين جزر تركس وكايكوس. وعلى هذا النحو، فإن أهل جزر تركس وكايكوس وحدهم يمكنهم التصويت في الانتخابات، والتقدم بطلبات للحصول على أراضي التاج السكنية وأن يُنظَر في طلباتهم، والتقدم بطلبات للحصول على ترخيص مزاولة الأعمال للعمل ضمن فئة تراخيص الأعمال المقيَّدة وأن يُنظَر في طلباتهم. وإضافة إلى ذلك، يتضمن أمر تشريعي بشأن الهجرة، أقرّه مجلس النواب في أيلول/سبتمبر 2015، أحكاما تتعلق باللجوء. وترى الدولة القائمة بالإدارة أن ذلك يدل على تمسك الإقليم بالالتزام المترتب عليه بموجب اتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين. وبدأت اللجنة المعنية بصفة الهجرة، المسؤولة عن تجهيز طلبات الحصول على صفة أهل الجزر عملَها في 1 حزيران/يونيه 2021، وقد أكملت مراجعة الطلبات الواردة من عام 2016 إلى عام 2021.

32 - ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، لا يزال أمن الحدود مصدرا رئيسيا للقلق. وقد جرى تحديث محطة الرادار الساحلية. وتنظر الدولة القائمة بالإدارة في إقامة تعاون دبلوماسي مع بلدان المنشأ التي يفِد منها المهاجرون غير الحاملين للوثائق اللازمة كمبادرة ضرورية للتخفيف من الأنشطة غير القانونية. وقد أثبتت علاقات العمل مع فرع الشرطة البحري من قوة الشرطة الملكية في جزر تركس وكايكوس وغيره من وكالات الاستجابة أنها أداة مهمة في جهود اعتراض الأشخاص الساعين إلى عبور الحدود عن طريق البحر والتحقق من هويتهم. وأُطلقت استراتيجية للأمن القومي في كانون الثاني/يناير 2020، وجرى تحديثها في عام 2021. وزاد الإقليم من قدراته، فركز بقدر أكبر على فريق واحد لقوة الحدود صمم حديثا وأصبح جاهزا للمستقبل ومعتمد على المعلومات الاستخباراتية، وزاد من التدريب الذي يدعم تحسين مهارات الموارد البشرية، كما مضى في تطوير علاقات أصحاب المصلحة مع الشركاء الإقليميين والدوليين. ومن بين أهداف حكومة الإقليم تطبيق نظام قوي لإدارة الحدود يشمل بوابات إلكترونية وقدرات بيومترية. ومما يزيد من التأكيد على هذا النهج المتبع في إدارة الحدود استخدام عملية التخليص المسبق، التي يدعمها تبادل البيانات من خلال الاتفاقات الثنائية، بما يكفل تحقيق قدر أكبر من الدعم للأمن. وفي 30 تشرين الأول/أكتوبر 2023، بدأ تنفيذ المرحلة الأولى لقوة الحدود، مما أدى إلى تغييرات كبيرة في جميع نقاط الدخول في جميع أجزاء جزر تركس وكايكوس. وتم إطلاق المرحلة الثانية لقوة الحدود في 31 تشرين الأول/أكتوبر 2024، وحققت حكومة الإقليم تماما هدفها المتمثل في إنشاء قوة حدودية واحدة. ويستمر إحراز تقدم في تنفيذ نظام شامل لإدارة الحدود، وقياسات حيوية، وبوابات إلكترونية.

جيم - التعليم

33 - التعليم في الإقليم مجاني وإلزامي للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين أربعة أعوام و 16 عاما. وتوجد في الإقليم 47 مدرسة تشمل مراحل التعليم قبل المدرسي حتى التعليم الجامعي. ومن بين تلك المدارس، تتولى حكومةُ الإقليم تشغيل إحدى عشرة مدرسة ابتدائية وخمس مدارس ثانوية. وثلاث من المدارس الثانوية هي مدارس يستمر التمدرس فيها خمس سنوات وفيها فصول دراسية من الأول إلى الخامس، وواحدة هي مدرسة ثانوية فيها برنامج دراسي من سنتين للفصلين الدراسيين الرابع والخامس، وواحدة هي مدرسة إعدادية وفيها فصول دراسية من الأول إلى الثالث. ورغم أن عدد المدارس الخاصة يفوق عدد المدارس العامة، فإن 50,8 في المائة من التلاميذ مسجلون في المدارس العامة. وتوجد أيضا مدرستان للأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة. ويُقدَّر معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الكبار من أهل الجزر بنسبة 98 في المائة، في حين أن هذا المعدل أدنى بكثير في أوساط المهاجرين.

34 - وفيما يتعلق بالتعليم العالي، تتيح الكلية المتوسطة لجزر تركس وكايكوس، التي لها حرم جامعي في ترك الكبرى وآخر في بروفيدنسياليس، الدراسة لمدة سنتين أو أربع سنوات. والدراسة في الكلية المتوسطة مجانية لجميع سكان جزر تركس وكايكوس. ودخل الأمر التشريعي المتعلق بالكلية المتوسطة (المعدَّل) لعام 2023، الذي سُنَّ في 28 كانون الأول/ديسمبر 2023، حيزَ النفاذ في كانون الثاني/يناير 2024. وتهدف التعديلات المُدخَلة إلى تسهيل تحول الكلية من كلية متوسطة إلى جامعة. وستعزز التغييرات أيضا هيكل إدارة الكلية وتضمن أن يكون الأعضاء المعينون في مجلس إدارتها مؤهلين تأهيلا مناسبا. ولدى الكلية حاليا حرم مُلحَق في كايكوس الجنوبية، وتخطط لإنشاء حرم جامعي مُلحَق في كايكوس الشمالية أيضا. والهدف من هذه الأحرام الجامعية هو ضمان الوصول إلى التعليم العالي وتنمية المهارات في جميع الجزر.

35 - ويستفيد الطلاب الوافدون من أقاليم ما وراء البحار من معدلات رسوم التعليم التي يدفعها الطلاب المحليون في الجامعات البريطانية، شريطة أن يكونوا قد عاشوا في أحد أقاليم ما وراء البحار البريطانية أو المنطقة الاقتصادية الأوروبية أو سويسرا طوال فترة السنوات الثلاث السابقة للسنة الدراسية الأولى من مسار دراستهم. وسيكون الطلاب مؤهلين للحصول على قروض لتوفير الرسوم الدراسية في إنكلترا شريطة أن يكونوا قد سوّوا وضعهم عند وصولهم إلى المملكة المتحدة وأن يباشروا بدراسة المواد الجامعية من المستوى الأول المكافئ للبكالوريوس بدوام كامل أو بدوام جزئي في العام الدراسي 2025/2024. ويشجع الطلاب المؤهلون على التأكد من أنهم يحملون جواز سفر بريطانيا قبل التقدم بطلب للحصول على مركز يجعلهم يدفعون رسوم التعليم التي يدفعها الطلاب المحليون للدراسة في المملكة المتحدة.

دال - الصحة العامة

36 - وفقا لما ذكرته حكومة جزر تركس وكايكوس، واصلت المرافق الطبية في جزر تركس وكايكوس عملياتها من خلال مستشفيات جزر تركس وكايكوس وعيادات الرعاية الصحية الأولية على نطاق هذه الجزر. وتُحال الحالات الخطيرة التي تتطلب رعاية متخصصة غير متاحة في الإقليم إلى الخارج، بما في ذلك على الصعيد الإقليمي إلى جامايكا أو جزر البهاما أو جزر كايمان أو الجمهورية الدومينيكية، وأحيانا إلى كولومبيا والولايات المتحدة. وإذا لم تكن الخدمات المطلوبة متاحة على الصعيد الإقليمي، تُحال الحالات الخطيرة إلى مرافق تقع خارج منطقة البحر الكاريبي.

37 - ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، تم الانتهاء من الخطة الاستراتيجية الوطنية لقطاع الصحة بنجاح وتم إطلاقها رسميا في أيار/مايو 2024. ويُعد تنفيذ الخطة الجديدة، التي تغطي الفترة 2024-2027، أمرا حيويا لتعزيز البنية التحتية للرعاية الصحية وتعزيز المرونة وضمان استجابة الخدمات الصحية لجميع السكان وسهولة حصولهم عليها. وتؤدي الخطة دورا حاسما في مواجهة تحديات الصحة العامة الحالية والمستقبلية وتحسين تقديم الخدمات وتحقيق نتائج صحية أفضل. وتُظهر التزاما قويا بتعزيز النظام الصحي، ومعالجة التحديات المتطورة، وتحسين رفاه السكان بشكل عام. وبالإضافة إلى ذلك، تبادر وزارة الصحة والخدمات الإنسانية بالتعاون مع وكالة الأمن الصحي في المملكة المتحدة لدعم الاستعراض الشامل لقطاع الصحة.

38 - ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، تشرع وزارة الصحة والخدمات الإنسانية في اعتماد نهج دمج الصحة في جميع السياسات في كافة القطاعات. وقد أعد برنامج تدريبي لصانعي السياسات والقطاعين العام والخاص والمنظمات غير الحكومية. وهدفه هو ضمان إدماج الاعتبارات الصحية في كل مجال من مجالات صنع السياسات، بما يعزز اتباع نهج شامل لجميع القطاعات أكثر شمولية لتحسين الصحة العامة وإعطاء الأولوية للنتائج الصحية في المجتمع بأكمله. ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، امتد العمل المشترك بين حكومة الإقليم وحكومة المملكة المتحدة إلى ما هو أبعد من المساعدة المقدمة خلال الجائحة، ويستمر في بناء القدرات مع مختلف الإدارات والوحدات التابعة لوزارة الصحة والخدمات الإنسانية. ويجري تقديم مجموعة من الدعم، بما في ذلك الدعم الفني وبناء القدرات في مجالات من قبيل الأمراض المعدية والأمراض غير المعدية، والقدرات المختبرية، والأمراض المنقولة بالنواقل، والصحة النفسية.

39 - وتحافظ وزارة الصحة والخدمات الإنسانية على التزامها بتعزيز القدرات الصحية المحلية. ويشمل ذلك تدريب الموظفين في مجالات الصحة العامة الأساسية بدعم من الشركاء الدوليين من قبيل منظمة الصحة للبلدان الأمريكية، ومنظمة الصحة العالمية، والوكالة الكاريبية للصحة العامة، ووكالة الأمن الصحي في المملكة المتحدة. وتهدف هذه الجهود إلى تعزيز القدرة على التأهب لحالات الطوارئ والتصدي لها من أجل مواجهة الأمراض الناشئة والعائدة للظهور، فضلاً عن التخفيف من الآثار الصحية للكوارث الطبيعية مثل الأعاصير والفيضانات والزلازل.

هاء - الجريمة والسلامة العامة

40 - وفقا لقوة الشرطة الملكية لجزر تركس وكايكوس، انخفض المعدل الإجمالي للجريمة في جزر تركس وكايكوس في عام 2023، لكن عدد جرائم القتل ارتفع إلى 48 جريمة في عام 2024، وكانت 46 منها جرائم قتل بالسلاح. وفي إطار التصدي للزيادة الكبيرة في الجرائم المتعلقة بالأسلحة النارية والعصابات في عام 2022، يستمر تقديم الدعم من المنطقة ومن حكومة المملكة المتحدة على السواء. وتواصل قوة الشرطة الملكية لجزر تركس وكايكوس تطوير قدراتها باستثمارات كبيرة في مجالات الاستخبارات والتحقيقات والاستدلال الجنائي الرقمي والعمليات. ويشمل ذلك إدخال تحسينات على وحدتها التكتيكية وفرعها البحري، ويقود هذا الأخير العمل على حماية الحدود والمياه الإقليمية.

41 - ووفقا لمنظمة الصحة للبلدان الأمريكية، سنَّت حكومة جزر تركس وكايكوس تشريعات تُجرِّم الاتجار بالأشخاص وتعكس أحكام بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. ويوفر الأمر التشريعي المتعلق بالعنف العائلي، الذي دخل حيز النفاذ في عام 2015، قدرا أكبر من الحماية لضحايا العنف العائلي. وسنَّت حكومة

جزر تركس وكايكوس مؤخرا أيضا قوانين جديدة للأمن الوطني، بما في ذلك فيما يتعلق باعتراض الاتصالات، وتشريعات لمكافحة العصابات، وتمديد الحد الأدنى للعقوبات على الجرائم المتعلقة بالأسلحة النارية، كما عدلت الأمر التشريعي المتعلق بقوة الشرطة لتوسيع سلطتها لتشمل التوقيف والتفتيش.

42 - ووفقا لحكومة جزر تركس وكايكوس، تواصل قوة الشرطة الملكية لجزر تركس وكايكوس التعاون مع الشركاء في مجال إنفاذ القانون على الصعيدين الإقليمي والدولي، ولا سيما مع قوة الدفاع الملكية لجزر البهاما، وشرطة الخيالة الملكية الكندية، وإدارة الجمارك وحماية الحدود في الولايات المتحدة (العمليات الجوية والبحرية)، وإدارة الشرطة الملكية بجزر كايمان، في حماية الحدود البحرية لجزر تركس وكايكوس. وعمقت قوة الشرطة الملكية لجزر تركس وكايكوس علاقتها مع قوة الدفاع الملكية لجزر البهاما ولا سيما من خلال العمليات المشتركة وتوقيع اتفاق متعلق بالمسؤولين عن إنفاذ القوانين على متن السفن. وواصلت قوة الشرطة الملكية لجزر تركس وكايكوس، بالتعاون مع الشركاء، التركيز على حماية الطفل. وفي أواخر عام 2021، أجري استعراضان لممارسة حماية الطفل.

43 - طوال عام 2023، مولت حكومة المملكة المتحدة تدريبا متخصصا لتطوير قدرات قوة الشرطة الملكية لجزر تركس وكايكوس في مجال التحقيق في الجريمة المنظمة وجريمة القتل. واستثمرت المملكة المتحدة في القيادة العليا للقوة بالتدريب، وأجرت اتصالات مع الشركاء الدوليين لدعم عمليات مكافحة العصابات والعمليات الشرطية، ويسرت لشبكة المرأة في أعمال الشرطة دعما للمسائل الجنسانية والتنوع.

44 - ولا تزال الخطة الاستراتيجية لأعمال الشرطة للفترة 2021-2024، التي أطلقت في نيسان/أبريل 2021، توفر إطارا لتعزيز تقديم الخدمات وتطوير أوجه أخرى لأعمال الشرطة. وترتكز الخطة إلى القيم الأساسية المتمثلة في النزاهة والمساءلة، وتهدف إلى الحد من الجريمة والخوف من الجريمة، وتعزيز التعاون مع المجتمع المحلي، وحماية الحدود من الجريمة المحلية وعبر الوطنية، والاستثمار في إدارة الموظفين والأداء، واستخدام التكنولوجيا على الوجه الأمثل.

45 - وأشارت حكومة المملكة المتحدة إلى التزامها بتقديم المساعدة إلى أقاليم ما وراء البحار لمواجهة العواصف الكبرى وغيرها من الكوارث. وتكفل دوريات البحرية الملكية في شمال المحيط الأطلسي وجودا بحريا للمملكة المتحدة في منطقة البحر الكاريبي على مدار السنة لتقديم الدعم إلى أقاليم ما وراء البحار للتأهب والتصدي لتهديد الأعاصير والكوارث الأخرى وتقديم المساعدة الإنسانية، والإغاثة في حالات الكوارث وتقديم الدعم في مجال الاتصالات في حالات الأزمات في المنطقة.

46 - ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، أسفر تحقيق جنائي واسع النطاق أجراه الفريق الخاص للتحقيق والمقاضاة، الذي عُيّن خلال فترة الإدارة المؤقتة، عن محاكمة تسعة أفراد من الحكومة السابقة. وقد بدأت المحاكمة في كانون الثاني/يناير 2016، وكان من المتوقع أن تدوم بين 12 و 18 شهرا. بيد أنه نظرا لعدد من حالات التأخير، بما ذلك تلك الحالات التي تسبب فيها تغيير المحامين ومرض أفراد من الهيئة القضائية، وإعصارًا إيرما وماريا، وكوفيد-19، استمرت المحاكمة حتى وفاة رئيس المحكمة في مطلع عام 2021 حيث أنشئت محاكمتان جديدتان على نطاق أصغر، بدأت أولاهما في حزيران/يونيه 2021 وانتهت في تشرين الأول/أكتوبر 2023. وكان من المقرر أن تبدأ المحاكمة الثانية المتعلقة بالمدعى عليهم المتبقين في كانون الأول/ديسمبر 2024. وحدد موعد عقد جلسة استماع توجيهية في 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2024. ولا يعرف موعد الانتهاء من المحاكمة.

47 - وأنشأت حكومة جزر تركس وكايكوس كتيبة جزر تركس وكايكوس في عام 2020. والكتيبة مكلفة بدعم العمليات الرامية إلى مكافحة الهجرة غير الشرعية وبالاستجابة في حالات الكوارث الطبيعية.

48 - ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، تم إنشاء قوة حدود جزر تركس وكايكوس رسميا في 15 تشرين الأول/أكتوبر 2024، ومثل ذلك لحظة محورية في مسيرة الإقليم نحو تعزيز الأمن القومي والاستقرار الاقتصادي. وباعتبارها وكالة متخصصة تابعة لوزارة الهجرة وخدمات الحدود، فإن قوة الحدود لها دور حاسم في حماية حدود الإقليم وازدهاره من التهديدات المستجدة، مع قيامها أيضا بتسهيل التجارة والسفر المشروعين. وتهدف إلى تبسيط العمليات الحدودية من خلال توحيد قدرات الجمارك والهجرة تحت مظلة واحدة. ولا يعزز هذا النهج المتكامل دفاعات الإقليم ضد الأنشطة غير القانونية، مثل الاتجار بالبشر والتهريب فحسب، بل يضمن أيضاً سلاسة حركة البضائع والأشخاص، ما يهيئ بيئة آمنة ومزدهرة للمقيمين والزوار على حد سواء. ومن الأمور المحورية في هذا التحول سن مرسوم قوات الحدود، الذي دخل حيز النفاذ مؤخرا. ويوفر هذا التشريع الإطار القانوني لإنشاء قوة الحدود وتشغيلها وتحديد أدوار وصلاحيات ومسؤوليات الوزير والمدير العام وضباط قوة الحدود. ويؤكد المرسوم على التزام الحكومة بتحديث إدارة الحدود وتعزيز الأمن القومي.

49 - ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، فإن مبادرة رقمنة الخدمات الحدودية توجد في مرحلة التوريد. وتهدف هذه المبادرة إلى تحديث إدارة الحدود في جزر تركس وكايكوس في إطار قوة الحدود المنشأة حديثا. وقد أعدت لتعزيز الأمن على الحدود، وحماية نظام الهجرة من إساءة الاستخدام، وتبسيط إجراءات المسافرين، وتحسين إدارة البيانات، في سبيل تعزيز الكفاءة على الحدود وفي الداخل مع الحفاظ على معايير أمنية صارمة. وبالإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن تتيح الرقمنة تكاملاً أفضل مع الشركاء المحليين وعمليات حدودية ملائمة للمستقبل لمواجهة التحديات العالمية المتطورة. وهذا التحديث أمر حيوي لتعزيز النمو الاقتصادي وحماية الأمن القومي. وشدد مرسوم اللجوء لعام 2024 ضوابط الهجرة من خلال منع الأفراد الذين يدخلون الإقليم بطريقة غير قانونية من التقدم بطلب اللجوء، بهدف تعزيز أمن الحدود.

50 - ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، يعالج مشروع قانون مكافحة المخدرات (المعدل) الثغرات على صعيد حماية القُصّر وتنظيم مسألة الجرائم في المؤسسات التعليمية. ويعزز مشروع قانون منع الإرهاب (المعدل) تدابير مكافحة تمويل الإرهاب ويحسن تسليم المجرمين والمساعدة القانونية المتبادلة. ويضمن مشروع قانون مكافحة العصابات (المعدل) مساءلة الكيانات القانونية إلى جانب الأفراد. وينص مشروع القانون الخاص بالقانون الجنائي (المعدل) على أحكام بشأن التساهل والحصانة لفائدة الجناة المتعاونين ويعزز في الوقت ذاته حماية الشهود. ويحسّن مشروع قانون الشهود (المعدل) الضمانات الخاصة بالشهود، بينما يعزز مشروع قانون لجنة النزاهة (المعدل) المسؤولية عن الفساد من قبل الأشخاص الاعتباريين والطبيعيين. وتسد هذه النصوص المعدلة الفجوات القانونية وتفي بالمعايير الدولية. وينص مرسوم الأسلحة النارية (المعدل) لجزر تركس وكايكوس لعام 2024 على مزيد من السلطة التقديرية القضائية في إصدار الأحكام المتعلقة بالأسلحة النارية. وفي السابق، كان القضاة ملزمين بعقوبة إلزامية لا تقل عن 12 سنة كحد أدنى للجرائم المتعلقة بالأسلحة النارية. ويسمح التعديل للمحاكم بفرض عقوبات أخف في "ظروف استثنائية"، بما يتماشى مع هدف الردع في ظل ضمان تناسب العقوبة. ويأتي هذا التغيير في أعقاب مشاورات مع الهيئات القانونية ويعالج الانتقادات التي أثيرت مؤخرا بشأن حالات تتعلق بسائحين يحملون الذخيرة عن غير قصد.

واو - حقوق الإنسان

51 - بالإضافة إلى اتفاقية حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وُسِّع نطاق تطبيق الصكوك الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان ليشمل جزر تركس وكايكوس. ووُسِّع أيضا نطاق الحق في تقديم الالتماسات الفردية إلى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ليشمل سكان الإقليم.

52 - وبُغية تعزيز إطار حقوق الإنسان في الإقليم، تضمّن دستور عام 2011 ديباجة يؤكد فيها شعب جزر تركس وكايكوس عزمه على الالتزام بالقيم الديمقراطية لمجتمع عادل وإنساني، سعيا إلى تحقيق الكرامة والازدهار والمساواة والمحبة والعدالة والسلام والحرية للجميع. وإضافة إلى ذلك، ذكرت الدولة القائمة بالإدارة أن الفرع من الدستور الذي ينظم حقوق الفرد وحرياته الأساسية يوفر إطارا قانونيا شاملا وجامعا بقدر أكبر يتواءم على نحو أفضل مع تدابير الحماية التي تكفلها الاتفاقية مقارنة بدستور عام 2006 السابق، ويتضح ذلك على سبيل المثال من إضافة احترام الميل الجنسي بوصفه حقا مصونا.

53 - وأُنشِئت لجنة حقوق الإنسان في عام 2008 بوصفها إحدى المؤسسات المكلَّفة بصون الحوكمة الرشيدة بموجب الإطار المحدَّد أساسا في دستور عام 2011. وتتمثل مسؤوليتها الرئيسية في تعزيز فهم حقوق الإنسان واحترامها. وتخضع عملياتها ومهامها لأحكام التشريعات الفرعية المنصوص عليها في الأمر التشريعي المنقَّح لعام 2018 والمتعلق بلجنة حقوق الإنسان لجزر تركس وكايكوس.

خامسا - البيئة

54 - تتولى إدارةُ البيئة والموارد الساحلية التابعة لحكومة جزر تركس وكايكوس مسؤوليةَ حفظ موارد الإقليم الطبيعية وحمايتها وإدارتها، بما في ذلك الأراضي الرطبة التي تغطي نحو نصف مساحة الجزر. ويتوقف معظم اقتصاد الإقليم المعتمِد على السياحة على الحفاظ على بيئة طبيعية عالية الجودة. وفي حين تشهد جزيرة بروفيدنسياليس، وبدرجة أقل جزيرة ترك الكبرى، تنمية سريعة، يشهد العديد من الجزر الأخرى، مثل كايكوس الشمالية وكايكوس الوسطى وكايكوس الجنوبية، قدرا أقل من التنمية. وكايكوس الشرقية غير مأهولة، وما زالت في معظمها بمنأى عن تدخل البشر وسليمة من الناحية البيئية.

55 - ولا تزال إدارة البيئة والموارد الساحلية تشترط إجراء تقييم للأثر البيئي لجميع المشاريع الإنمائية على نحو يكفل عدم تسبُّب تلك التنمية في أضرار لا مبرر لها للبيئة، ومراعاة أفضل الخيارات والتخفيف من الآثار الحتمية. ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، يُولى اهتمام شديد للتوازن الدقيق بين التنمية وحفظ البيئة.

56 - وتواصل حكومة المملكة المتحدة تقديم الدعم بشأن الاستدامة البيئية. فعلى سبيل المثال، في عام 2023، ساعدت وكالة الشؤون البحرية وخفر السواحل في المملكة المتحدة صانعي السياسات في جهودهم الرامية إلى إدارة مخاطر التلوث البحري.

57 - وقد بدأت حكومةُ جزر تركس وكايكوس العملَ بشأن عدة تشريعات بيئية هامة، وخاصة فيما يتعلق بإدارة الأنواع، في صلة باتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض وبالأمن البيولوجي. وبالإضافة إلى أعمال الحفظ التي تمولها المملكة المتحدة لحماية الأنواع الأصلية، يجري الإقليم تجارب تتعلق بمعالجة مرض الأنسجة المرجانية الذي يهدد شعابه المرجانية وقطاعي السياحة وصيد الأسماك. وتدير الإدارة حاليا عددا من المشاريع التي تدعمها وكالات دولية مسؤولة عن البيئة. وسيضع الإقليم الصيغة

النهائية لاستراتيجيته البيئية الخمسية لتعزيز إدارة البيئة. وفي عام 2022، استضاف الإقليم مؤتمره الدولي السنوي الأول المعني بتغير المناخ ووقّع على ميثاقه الوطني المنقح بشأن تغير المناخ. وأصبح الإقليم أيضا أول إقليم كاريبي فيما وراء البحار ينضم إلى مبادرة الحزام الأزرق لحكومة المملكة المتحدة لحفظ البيئة البحرية في عام 2022. وستركز هذه المبادرة على تعزيز حماية التنوع البيولوجي في الإقليم، بما في ذلك من خلال التصدي لأمراض الشعاب المرجانية، وإنشاء منطقة بحرية محمية جديدة، ومكافحة الصيد غير المشروع وغير المنظم وغير المبلغ عنه، والتخفيف من آثار التلوث البحري وتغير المناخ.

سادسا - العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين

58 - جزر تركس وكايكوس عضو منتسب في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بما في ذلك لجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي التابعة لها.

59 - وجزر تركس وكايكوس عضو منتسب في الجماعة الكاريبية. وهي عضو أيضا في مصرف التنمية الكاريبي والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) وفرقة العمل الكاريبية المعنية بالإجراءات المالية. وبالإضافة إلى ذلك، الإقليم عضو في الآلية الإقليمية الكاريبية لمصايد الأسماك وعضو منتسب في رابطة الدول الكاريبية.

سابعا - مركز الإقليم في المستقبل

ألف - موقف حكومة الإقليم

60 - ترد في الفرع أولا أعلاه معلومات عن المستجدات الدستورية والقانونية والسياسية.

باء - موقف الدولة القائمة بالإدارة

61 - انعقد المجلس الوزاري المشترك لأقاليم ما وراء البحار التابعة للمملكة المتحدة في لندن في الفترة من 19 إلى 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، حيث استضافت الدولة القائمة بالإدارة ممثلي حكومات أقاليمها الواقعة وراء البحار.

62 - وفي البيان الذي اعتُمد في الاجتماع، رحب القادة المنتخبون لأقاليم ما وراء البحار بالمبادئ الخمسة التي طرحتها حكومة المملكة المتحدة لتوجيه علاقتها مع الحكومات المنتخبة لأقاليم ما وراء البحار، وهي: (أ) نقل الصلاحيات وإرساء الحكم الذاتي الديمقراطي لأقاليم ما وراء البحار والاتساق في تطبيق مبادئ الشراكة والتعاون؛ (ب) والإصغاء إلى أقاليم ما وراء البحار، عملا بمبدأ "عدم اتخاذ القرارات دون إشراك الجهات المعنية بها"؛ (ج) والشراكة مع أقاليم ما وراء البحار على أساس الاحترام المتبادل وإشراك الجميع؛ (د) والحوكمة الرشيدة وكفالة المساءلة والتنظيم الديمقراطيين السليمين؛ (هـ) والدفاع عن أمن أقاليم ما وراء البحار واستقلالها الذاتي وحقوقها، بما في ذلك حق تقرير المصير.

63 - وذكرت حكومة المملكة المتحدة وقادة أقاليمها الواقعة وراء البحار أن المبدأ الذي يقضي بالمساواة في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها الحق في تقرير مصيرها، على النحو المنصوص عليه في

ميثاق الأمم المتحدة، ينطبقُ على شعوب أقاليم ما وراء البحار. وأكدوا من جديد أهمية دعم حقّ هذه الشعوب في تقرير مصيرها، فذلك مسؤولية جماعية تقع على عاتق حكومة المملكة المتحدة بكامل مكوناتها.

64 - وأشارت حكومة المملكة المتحدة وقادة أقاليمها الواقعة وراء البحار إلى العزم على مواصلة استكشاف السبل الكفيلة بتمكين أقاليم ما وراء البحار من الحفاظ على الدعم الدولي في مواجهة المطالبات العدائية بالسيادة عليها. وأشير أيضا إلى أنه بالنسبة للأقاليم التي تضم سكانا مقيمين بشكل دائم يرغبون في شطب الإقليم من قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، ستواصل المملكة المتحدة دعم مطالباتهم في هذا الصدد. وذكرت حكومة المملكة المتحدة أنها ستعمل عن كثب وبشكل استباقي مع كل إقليم من أقاليمها الواقعة وراء البحار حيثما سعت الحكومة المنتخبة ديمقراطيا لأحد تلك الأقاليم إلى التواصل بشأن استعراض دستور الإقليم.

65 - وفي الجلسة الثامنة للجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)، المعقودة في 15 تشرين الأول/أكتوبر 2024، أثناء الدورة التاسعة والسبعين للجمعية العامة، ذكر ممثل المملكة المتحدة أن المملكة المتحدة تقيم مع جميع أقاليمها الواقعة وراء البحار علاقة عصرية الطابع تستند إلى الشراكة والقيم المشتركة وحق شعب كل إقليم في أن يختار أن يظل بريطانيّا.

66 - وأضاف قائلا إن أقاليم ما وراء البحار تتمتع بالحكم الذاتي، رهنا بشرط واحد فقط ألا وهو احتفاظ المملكة المتحدة بالسلطات التي تمكنها من الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي. ويجتمع المجلس الوزاري المشترك سنويا لرصد أولويات العمل الجماعي والمضي قدما بتنفيذها، والمملكة المتحدة ملتزمة بدعم الأقاليم في تحقيق تلك الأولويات الجماعية، بما فيها حماية البيئة، كما أنها ملتزمة بالاضطلاع بمسؤولياتها الدستورية، بما في ذلك كفالة الأمن. وأفاد بأن حكومة بلده تقدم الدعم المالي والعملي لبناء القدرات والقدرة على الصمود على الصعيد المحلي، ويجري تنفيذ مشاريع مختلفة من مشاريع البنى التحتية (انظر A/C.4/79/SR.8).

ثامنا - نظر الأمم المتحدة في المسألة

الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

67 - اتّخذت الجمعية العامة، في 4 كانون الأول/ديسمبر 2024، القرار 111/79 بدون تصويت، بناء على تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة لعام 2024 (A/79/23) وعلى التوصية التي صدرت لاحقا عن اللجنة الرابعة. ووفقاً للقرار، فإن الجمعية العامة:

(أ) أعادت تأكيد حق شعب جزر تركس وكايكوس غير القابل للتصرف في تقرير المصير، وفقا لميثاق الأمم المتحدة وقرار الجمعية العامة 1514 (د-15) المتضمِن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة؛

(ب) أعادت أيضا تأكيد أنه لا بديل في عملية إنهاء استعمار جزر تركس وكايكوس عن مبدأ تقرير المصير الذي يشكّل أيضا حقا أساسيا من حقوق الإنسان، على نحو ما تقر به اتفاقيات حقوق الإنسان ذات الصلة؛

(ج) أعادت كذلك تأكيد أن شعب جزر تركس وكايكوس هو في نهاية المطاف صاحب الحق في تحديد مركزه السياسي في المستقبل بحرية وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والإعلان وقرارات الجمعية العامة المتصلة بالموضوع، وتهيب في هذا الصدد بالدولة القائمة بالإدارة إلى القيام، بالتعاون مع حكومة الإقليم والهيئات المعنية في منظومة الأمم المتحدة، بإعداد برامج تثقيفية سياسية للإقليم لتوعية الشعب بحقه في تقرير المصير طبقا للخيارات المشروعة المتعلقة بالمركز السياسي، استنادا إلى المبادئ المحددة بوضوح في قرار الجمعية 1541 (د-15) والقرارات والمقررات الأخرى ذات الصلة؛

(د) أحاطت علما بمواقف جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وحركة بلدان عدم الانحياز ودعواتهما المتكررة دعماً لإرساء حكومة منتخبة ديمقراطيا للإقليم ولإعادة الديمقراطية بشكل تام في الإقليم على النحو الذي يقرره شعبه؛

(هـ) لاحظت النقاش المتواصل بشأن الإصلاح الدستوري داخل الإقليم، وأكدت أهمية مشاركة جميع الفئات والأطراف المهتمة في عملية التشاور؛

(و) أكدت أهمية وضع دستور للإقليم يجسد طموحات شعبه ورغباته، على أساس آليات الاستطلاع الشعبي؛

(ز) طلبت إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تساعد الإقليم بتيسير الأعمال التي يضطلع بها فيما يتعلق بالجهود المبذولة للتوعية التثقيفية للجمهور، بما يتسق مع المادة 73 (ب) من الميثاق، وأهابت في ذلك الصدد بمؤسسات الأمم المتحدة المعنية إلى تقديم المساعدة إلى الإقليم إذا طلبها؛

(ح) رحبت بمشاركة الإقليم بنشاط في أعمال اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛

(ط) أكدت أن الإقليم ينبغي له أن يواصل المشاركة في أنشطة اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، بما في ذلك في الحلقات الدراسية الإقليمية، من أجل تزويد اللجنة بما يستجد من معلومات بشأن عملية إنهاء الاستعمار؛

(ي) رحبت بالجهود التي تواصل حكومة الإقليم بذلها لتلبية الحاجة إلى الاهتمام بتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في جميع أنحاء الإقليم؛

(ك) أكدت أهمية أن تكون اللجنة الخاصة على علم بآراء شعب جزر تركس وكايكوس ورغباته وأن تعزز فهمها لأحوال هذا الشعب، بما في ذلك طبيعة ونطاق الترتيبات السياسية والدستورية القائمة بين جزر تركس وكايكوس والدولة القائمة بالإدارة؛

(ل) أهابت بالدولة القائمة بالإدارة أن تشارك في أعمال اللجنة الخاصة وأن تتعاون معها تعاونا كاملا من أجل تنفيذ أحكام المادة 73 (هـ) من الميثاق وتنفيذ الإعلان ومن أجل إخطار اللجنة بتنفيذ أحكام المادة 73 (ب) من الميثاق فيما يتعلق بالجهود الرامية إلى النهوض بالحكم الذاتي في جزر تركس وكايكوس، وشجعت الدولة القائمة بالإدارة على تيسير إيفاد البعثات الزائرة والبعثات الخاصة إلى الإقليم؛

(م) أعادت تأكيد مسؤولية الدولة القائمة بالإدارة، بموجب الميثاق، عن تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية وصون الهوية الثقافية للإقليم، وطلبت إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تتخذ خطوات للحصول على كل مساعدة ممكنة، سواء على أساس ثنائي أو متعدد الأطراف، واستخدامها بفعالية في تعزيز اقتصاد الإقليم؛

(ن) أخذت في الاعتبار خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة، وأكدت أهمية تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في الإقليم من خلال تشجيع النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمنصف، وتهيئة مزيد من الفرص للجميع، والحد من أوجه عدم المساواة، ورفع مستويات المعيشة الأساسية، وتدعيم التنمية الاجتماعية العادلة والاندماج الاجتماعي، وتعزيز الإدارة المتكاملة والمستدامة للموارد الطبيعية والنظم الإيكولوجية التي تدعم، في جملة أمور، التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية، وتيسر في الوقت نفسه حفظ النظم الإيكولوجية وتجديدها وردّها إلى حالتها الأصلية وصمودها في وجه التحديات الجديدة والناشئة، وحثت بقوة الدولة القائمة بالإدارة على الامتناع عن القيام بأي نوع من الأنشطة غير المشروعة والضارة وغير المثمرة التي لا تتماشى مع مصلحة شعب الإقليم، بما في ذلك استخدام الإقليم كمركز مالي دولي؛

(س) طلبت إلى الإقليم وإلى الدولة القائمة بالإدارة اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية البيئة في الإقليم وحفظها من جميع أشكال التدهور، وطلبت مرة أخرى إلى الوكالات المتخصصة المعنية رصدَ الأحوال البيئية في الإقليم وتقديم المساعدة إليه وفقا لنظمها الداخلية المعمول بها؛

(ع) كررت دعوتها الدولة القائمة بالإدارة والوكالات المتخصصة والمؤسسات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية أن توفر كل ما يلزم من مساعدة إلى الإقليم، وأن تدعم جهود الإنعاش وإعادة البناء، وأن تعزز القدرات في مجالي التأهب لحالات الطوارئ والحد من المخاطر، ولا سيما في أعقاب إعصار إيرما وإعصار ماريا اللذين ألحقا أضرارا بالإقليم في عام 2017؛

(ف) طلبت إلى اللجنة الخاصة أن تواصل دراسة مسألة جزر تركس وكايكوس وأن تقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثمانين تقريرا عن تلك المسألة وعن تنفيذ القرار.

المرفق

خريطة جزر تركس وكايكوس